SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الأول 2022

عمليات إعادة اللاجئين السوريين من دول اللجوء تشكل تهديداً لحياتهم، سوريا لا تزال غير آمنة لعودة النازحين واللاجئين

الجمعة 4 تشرين الأول 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M221103

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية 2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر تشرين الأول 2

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الأول 16

رابعاً: مرفقات 22

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات 22

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر تشرين الأول/ 2022، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافةً إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر تشرين الأول:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

استمرت في تشرين الأول عمليات القصف المدفعي الذي تنفذه قوات النظام السوري على منطقة إدلب في شمال غرب سوريا. وقد تركز هذا القصف على قرى وبلدات جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي وريف حلب الغربي وسهل الغاب في ريف حماة الغربي، القريبة من خط التماس مع فصائل في المعارضة المسلحة، كما تعرضت بلدات وقرى ريف حلب الغربي وريف إدلب الجنوبي البعيدة عن خطوط التماس إلى هجمات أرضية من قبل قوات النظام السوري، تسببت إحدى هذه الهجمات في 10/ تشرين الأول في مقتل طفل وإصابة والدته بجراح، في بلدة الأبزمو غرب حلب، كما تسبب هجوم أرضي آخر في اليوم ذاته على مخيم للنازحين في قرية كفر كرمين غرب حلب، في إصابة خيام عدة بأضرار مادية متوسطة، إضافةً إلى نزوح عشرات العوائل من المخيم. كما رصدنا استهداف قوات النظام السوري بعض القرى والبلدات في المناطق القريبة من خطوط التماس بصواريخ مضادة للدروع، تسببت إحدى هذه الهجمات في 6/ تشرين الأول، في مقتل مدني وإصابة آخرين بجراح، إثر قصف قوات النظام السوري صاروخاً موجهاً على ورشة لجمع الحطب قرب قرية الزيتونة في منطقة جبل التركمان شمال محافظة اللاذقية، كما أصيب طفلان بجراح في 20/ تشرين الأول جراء هجوم آخر من قبل القوات ذاتها بصاروخ موجه على سيارة لعائلة كانت تقوم بقطاف الزيتون في أرضٍ زراعية في قرية مجدليا جنوب إدلب.

أضرار في سيارة كان يستقلها مدنيون في قرية مجدليا/ إدلب إثر قصف قوات النظام السوري بصاروخ مضاد للدروع في 20/ تشرين الأول/ 2022

في تشرين الأول شهدت مناطق سيطرة الجيش الوطني في ريفي حلب الشمالي والشرقي، هجمات أرضية بالمدفعية وبصواريخ مضادة للدروع من قبل قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية، تركزت على خطوط التماس والمناطق القريبة منها على أطراف مدينة إعزاز ومارع والباب وجرابلس، تسببت في وقوع خسائر بشرية.

استمرت القوات الروسية في شهر تشرين الأول بتنفيذ هجماتها الجوية على منطقة شمال غرب سوريا، والتي طالت مناطق مدنية وأخرى عسكرية، تركزت على منطقة أريحا جنوب إدلب وقرى وبلدات ريف إدلب الجنوبي والغربي، حيث تسبب قصف جوي في 11/ تشرين الأول على قرية الشخيب غرب إدلب في دمار كبير في مدجنة لتربية الطيور.

شهد تشرين الأول اشتباكات عنيفة بين فصائل الجيش الوطني فيما بينها في منطقة ريف حلب الشمالي والشرقي، بمشاركة هيئة تحرير الشام، وذلك على خلفية سيطرة الفيلق الثالث في الجيش الوطني في 11/ تشرين الأول على مقرات فرقة الحمزة المعروفة بـ "الحمزات" (وهي إحدى الفصائل المشكلة للجيش الوطني) في مدينة الباب، التي ثبت تورطها في قتل الناشط الإعلامي محمد أبو غنوم، وزوجته الحامل، في 7/ تشرين الأول. استغلت هيئة تحرير الشام هذا النزاع ضمن مكونات الجيش الوطني، وشنت هجوماً عسكرياً واسعاً يهدف إلى توسيع مناطق سيطرتها على حساب مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة (المكونة بشكل أساسي من كلٍّ من الفيلق الثالث والجبهة الوطنية للتحرير والبناء، وهما فصيلان في الجيش الوطني)، وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 18/ تشرين الأول بياناً يحذر من خطورة تمدد هيئة تحرير الشام وتقديم أي دعم لها.

استمرت قوات سوريا الديمقراطية، في تشرين الأول، في شنّ هجماتها الأرضية على مناطق ريف حلب الشمالي والشرقي، وتسببت إحدى الهجمات في 6/ تشرين الأول في مقتل مدنيين اثنين جراء قصف مدفعية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية بثلاث قذائف أطراف نهر الفرات قرب مدينة جرابلس شرق حلب. وفي 18/ تشرين الأول استهدفت مدفعية قوات سوريا الديمقراطية، بصاروخ موجه، سيارة مدنية تقل عمالاً، في معبر الحمران الفاصل بين مناطق سيطرة الجيش الوطني وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية بريف جرابلس بريف حلب الشرقي، ما أدى إلى إصابة ستة عمال بجروح، وتضرر السيارة التي تقلهم بأضرار مادية متوسطة. كما تعرض محيط مخيم كويت الرحمة في منطقة جبل الأحلام بريف مدينة عفرين، على مدار شهر تشرين الأول، إلى هجمات براجمات الصواريخ وقذائف الهاون، من قبل قوات سوريا الديمقراطية، تسببت بحالة رعب لقاطني المخيمات ونزوحهم لمناطق أكثر أمناً.

منتصف تشرين الأول شهدت قرى الشعيطات في ريف دير الزور الشرقي اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة بين عشائر عدة على خلفية الثأر، أدت إلى مقتل 5 أشخاص وحرق عدد من المنازل، حيث تشهد المنطقة الشرقية انفلاتاً أمنياً جراء توفر السلاح بيد العشائر هناك وعدم قيام قوات سوريا الديمقراطية المسيطرة على المنطقة بأية إجراءات لوقف الاشتباكات التي تندلع بشكل شبه يومي في المنطقة.

على صعيد التفجيرات، رصدنا في تشرين الأول انفجار عبوات ناسفة في محافظات حمص ودرعا والحسكة، وقد تسبب انفجار عبوة ناسفة موضوعة أسفل سيارة في مدينة تلبيسة شمال حمص في مقتل رئيس البلدية في 17/ تشرين الأول.

استمر في تشرين الأول سقوط ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، وتركزت في محافظات حماة وحلب وحمص وإدلب ودير الزور والحسكة. بلغت حصيلة ضحايا الألغام في تشرين الأول 5 مدنيين بينهم 2 طفل لتصبح حصيلة ضحايا القتل بسبب الألغام عام 2022، 117 مدنياً بينهم 61 طفلاً و9 سيدات.

استمرت في تشرين الأول عمليات اغتيال مدنيين على يد مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، وتركزت في محافظات درعا وحماة ودير الزور والحسكة وحلب.

في 21/ تشرين الأول نقلت وكالة سانا للأنباء أنّ سلاح الجو الإسرائيلي قصف بالصواريخ بعض النقاط في محيط مدينة دمشق، حيث تسبب القصف بأضرار مادية، وفي 24/ تشرين الثاني قصفت القوات ذاتها بالصواريخ بعض النقاط في محيط مدينة دمشق أيضاً، ما أدى إلى خسائر مادية، وتكرر القصف في 27/ تشرين الأول على "بعض النقاط في محيط في مدينة دمشق" حسبما نقلت وكالة سانا للأنباء، في حين قال مركز Alma الإسرائيلي للدراسات في اليوم ذاته تعليقاً على القصف الأخير إنه استهدف أسلحة متطورة متواجدة في منطقة ضاحية السيدة زينب في مدينة دمشق.

على صعيد الوضع المعيشي:

في تشرين الأول، استمر الوضع الاقتصادي والمعيشي والخدمي بالتدهور في عموم مناطق سوريا، حيث لا تزال تعاني مناطق سيطرة قوات النظام السوري من الارتفاع المطرد في أسعار المواد المعيشية، وقد أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام السوري في 12/ تشرين الأول نشرة لأسعار المواد والسلع الأساسية رفعت بموجبها أسعار 16 من المواد الغذائية الأساسية، منها سعر زيت دوار الشمس حيث حددت النشرة سعر الليتر الواحد بـ 14000 ليرة سورية، بعد أن كانت قد حددت سعره بـ 12600 ليرة في آب الماضي، كما ارتفع سعر السكر بموجب هذه النشرة إلى 4600 ليرة سورية للكيلو الواحد بعد أن كانت قد حددته الوزارة بـ 3900 ليرة في آب الماضي، وقد نقلت صحيفة الوطن الموالية للنظام السوري في 13/ تشرين الأول عن عبد العزيز المعقالي، رئيس جمعية حماية المستهلك، تعليقاً على ذلك "رفع الأسعار المفاجئ وبهذه الطريقة هو دليل فوضى عارمة وعدم وجود ضابط حقيقي للموضوع، خاصةً أن رفع أسعار المواد الأخير لم يمضِ عليه وقت طويل".

وفي شمال غرب سوريا، استمرت معاناة المدنيين في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور على كافة الأصعدة، بالتزامن مع غلاء أسعار كافة المواد الغذائية والتموينية والمحروقات، ولا يزال تأثير الانخفاض المستمر في قيمة صرف الليرة التركية - المستخدمة في التداول في المنطقة- أمام الدولار الأمريكي، يؤثر على أسعار المواد الغذائية والتموينية، في ظل نقص كبير في القوة الشرائية بسبب انتشار البطالة وارتفاع نسبة الفقر وخصوصاً في المناطق التي تضم مخيمات النازحين، إضافةً إلى انخفاض أجرة اليد العاملة، كما يعاني القطاع الخدمي والصحي في المنطقة من أزمة تمويل في ظل ازدياد حاد في الاحتياجات الإنسانية.
استمرت هيئة تحرير الشام في سياسة التضييق وتقييد الحريات على القاطنين في مناطق سيطرتها عموماً، والعاملين في القطاع الإعلامي على وجه الخصوص، حيث أبلغت المديرية العامة للإعلام التابعة لحكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام، في 1/ تشرين الأول، مراسلي قناة أورينت في المناطق الخاضعة لسيطرتها في محافظة إدلب، بأنه يحظر على مؤسسة الأورينت الإعلامية العمل في جميع مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، وبررت ذلك بأنه يأتي اعتراضاً على سياسة الأورينت التحريرية، وقد أصدرنا في 4/ تشرين الأول بيان إدانة بهذا الخصوص.

وفي شمال شرق سوريا، استمر الوضع المعيشي في المنطقة بالتدهور، حيث شهدت المنطقة ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية والتموينية والمحروقات بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، وفي 20/ تشرين الأول عادت محطة علوك لضخ المياه[1] للعمل باتجاه أحياء مدينة الحسكة بعد انقطاع دام أكثر من شهر نتيجة عطل تقني في المحطة، وتعاني محطة علوك من انقطاعات متكررة بالمياه مما يهدد حياة مئات الآلاف المستفيدين منها في ظل انتشار وباء الكوليرا.

في 20/ تشرين الأول شهدت قرى وبلدات ريف دير الزور خروج عدة مظاهرات في منطقة الشعيطات وناحية الكسرة، استمرت خمسة أيام، طالبت المظاهرات بتحسين الوضع المعيشي ورفع رواتب المعلمين وإلغاء القرار الصادر عن هيئة التربية والتعليم التابعة لقوات سوريا الديمقراطية بحظر النقاب في المدارس الواقعة في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

[1] أكبر وأهم مصدر لمياه الشرب في مدينة الحسكة وريفها الغربي بالإضافة إلى تل تمر وقراها، إذ تتألف من نحو 34 بئراً ومحطة تجميع رئيسة، وتضخ منها المياه مسافة 67 كم إلى خزانات الحمة غرب الحسكة.

على صعيد انتشار وباء الكوليرا:

في 18/ تشرين الأول قال ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في المؤتمر الصحفي اليومي في نيويورك، إنه حتى 14/ تشرين الأول هناك 15823 حالة كوليرا مشتبهة، إضافةً إلى وجود 807 حالة مثبتة، وتم تسجيل 68 حالة وفاة في عموم مناطق سوريا، وأضاف أن شركاء الأمم المتحدة من المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا تعاني من نقص في الإمدادات اللازمة لمواجهة الوباء مثل الأدوية ومستلزمات النظافة والصرف الصحي.

في 24/ تشرين الأول صرح بيرتراند باينفيل، نائب المدير الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في بيان له "إنّ الوتيرة المقلقة لتفشي الكوليرا في سوريا ولبنان وخطر انتشارها إلى بلدان أخرى في المنطقة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية، إنّ توسيع نطاق الاستجابة للوقاية من المرض واحتوائه يتطلب دعماً عاجلاً".

في 25/ تشرين الأول قالت رينا غيلاني، مديرة قسم العمليات والمناصرة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في إحاطة أمام جلسة لمجلس الأمن عن الوضع في سوريا إنّ وباء الكوليرا ينتشر بسرعة في جميع أنحاء سوريا، وقد تفاقم الوضع بسبب النقص الحاد في المياه في البلاد، وأضافت "تم الإبلاغ عن أكثر من 24 ألف حالة اشتباه بالكوليرا، وتم تأكيد الحالات الآن في جميع المحافظات الـ 14، ولقي ما لا يقل عن 80 شخصاً مصرعهم حتى الآن. هذه مأساة، لكن لا ينبغي أن تكون مفاجأة".

في 27/ تشرين الأول قالت منظمة أنقذوا الطفولة إن نحو 35 % من حالات الإصابة بالكوليرا في سوريا هي بين أولئك الذين تقل أعمارهم عن 10 أعوام، وأضافت المنظمة أنه يمكن أن يكون لعدوى مرض الكوليرا التأثير الأسوأ على النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون بالفعل من أمراض أخرى وسوء التغذية ونقص الوصول إلى الرعاية الصحية الملائمة.
وأشارت آخر الإحصائيات التي نشرها النظام السوري عن حصيلة الإصابات أن العدد الإجمالي للإصابات والوفيات بالكوليرا بلغ 1097 إصابة، 46 حالة وفاة، وأشارت وكالة سانا للأنباء، في 29/ تشرين الأول، أن الإصابات توزعت كالتالي، "محافظة حلب 658 إصابة، ودير الزور 194، والحسكة 75، والرقة 48، واللاذقية 46، والسويداء 24، ودمشق 14 وحماة 11، وحمص 11، ودرعا 5، وريف دمشق 6، وطرطوس 4، والقنيطرة إصابة واحدة". أما الوفيات فكانت "حلب 39، والحسكة 4، ودير الزور وفيّتان، ودمشق حالة وفاة واحدة".

وفي شمال غرب سوريا، أعلن برنامج الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة EWARN حتى 31/ تشرين الأول عن وصول عدد حالات الإصابات في منطقة شمال غرب سوريا إلى 216 حالة، و4 حالة وفاة.

على صعيد التشريد القسري:

في تشرين الأول، استمرت معاناة النازحين في شمال غرب سوريا على الصعيدين المعيشي والإنساني، وخصوصاً في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وازدياد حجم الاحتياجات، وفي شمال حلب تأثرت مخيمات النازحين جراء الاشتباكات التي شهدتها المنطقة بين هيئة تحرير الشام وفصائل من مكونات الجيش الوطني من جهة والفيلق الثالث التابع لقوات الجيش الوطني من جهة ثانية، حيث سجلنا نزوح قرابة 13 ألف شخصاً في المنطقة، وتأثر ما لا يقل عن 12 مخيماً للنازحين بشكل مباشر جراء العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة، كما سجلنا اندلاع حريق في مخيم كورتك للنازحين بريف مدينة عفرين شمال حلب، في 14/ تشرين الأول، جراء الاشتباكات في المنطقة بين هيئة تحرير الشام والفيلق الثالث التابع لقوات الجيش الوطني، ما أدى إلى احتراق 6 خيم للنازحين بشكل كامل وتضرر قرابة 25 خيمة بشكل جزئي.

كما شهدت مخيمات شمال غرب سوريا في 20/ تشرين الأول عاصفة مطرية أدت إلى تضرر نحو 130 خيمة للنازحين وتضرر ممتلكاتهم في نحو 7 مخيمات منتشرة في المنطقة.

تجمع المياه بين خيم النازحين في مخيم البالعة في سهل الروج بإدلب إثر عاصفة مطرية في 20/ تشرين الأول/ 2022

في 15/ تشرين الأول نشرت وكالة سانا التابعة للنظام السوري صوراً تظهر حافلات تقل مدنيين عائدين إلى مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي "عادت اليوم أكثر من 800 عائلة إلى مدينة معرة النعمان بريف إدلب، وذلك بعد تطهيرها من مخلفات الإرهاب، وتأمين الخدمات الأساسية"، أكد بعض الأهالي الذين عادوا إلى المدينة في وقت سابق من هذا الشهر للشبكة السورية لحقوق الإنسان، أن المدينة مدمرة وتعرضت لحملات نهب وهي غير مؤهلة للسكن، وأنهم دفعوا مبلغ 5 آلاف ليرة سورية كشرط للعودة وكان عليهم الحصول على ورقة موافقة من فرع الأمن السياسي بمدينة حماة قبل التوجه إلى المدينة، وحسبما أخبرنا به الأهالي فإن اللجنة المكلفة بالتنسيق طالبت أهالي المدينة والبلدات المجاورة في ريف معرة النعمان المقيمين ضمن مناطق سيطرة النظام السوري بالتجهز للتوجه إلى المدينة بهدف التصوير والتغطية الإعلامية وهددت الرافضين لهذا البلاغ بالمحاسبة سواء كان موظفاً حكومياً أو مدنياً. نؤكد على أن النظام السوري يروج لعمليات إعادة النازحين واللاجئين لغاية تسريع عمليات التعافي المبكر والحصول على موارد مالية إضافية لدعمه.

صورة التقطها الأهالي، بداية شهر تشرين الأول/ 2022، تظهر الدمار الكبير في المسجد الأموي "المسجد الكبير" في مدينة معرة النعمان

وفي شمال شرق سوريا، استمرت معاناة النازحين خصوصاً بعد انتشار مرض الكوليرا على نطاق واسع في المنطقة في ظل النقص الحاد في المياه الصالحة للشرب.

وعلى صعيد عمليات استعادة الحكومات لرعاياها الموجودين في منطقة شمال شرق سوريا، قالت صحيفة الغارديان البريطانية في 2/ تشرين الأول إن الحكومة الأسترالية تستعد لإطلاق مهمة لإنقاذ عشرات الأستراليين من النساء والأطفال المحتجزين في مخيمات شمال شرق سوريا، وأضافت الصحيفة أن أكثر من 20 امرأة أسترالية وأكثر من 40 طفلاً، من أرامل وأبناء وبنات مقاتلي تنظيم داعش، لا يزالون محتجزين في مخيمي الهول والروج شمال شرق سوريا، وفي اليوم التالي أصدرت كل من منظمات أنقذوا الطفولة الأسترالية، والمجلس الأسترالي للتنمية الدولية، ومنظمة اليونيسف في أستراليا، ومنظمة Plan Internation-al، ومنظمة CARE Australia، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة الإغاثة الإسلامية في أستراليا، ومركز قانون حقوق الإنسان، بياناً مشتركاً رحبوا فيه بنية الحكومة الأسترالية لإعادة الأطفال الأستراليين وأمهاتهم من شمال شرق سوريا. وفي 29/ تشرين الأول قالت وكالة رويترز للأنباء إنّ الحكومة الأسترالية استعادت 13 طفلاً و4 نساء أستراليات من مخيم الروج شمال شرق سوريا.

وفي 5/ تشرين الأول أصدرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك بياناً رسمياً قالت فيه إن بلادها قامت باستعادة 7 أطفال و4 نساء ومراهق من مخيم الروج شمال شرق سوريا. وتعليقاً على ذلك دعت منظمة أنقذوا الطفولة في 6/ تشرين الأول في بيانٍ لها باقي الدول التي لديها رعايا في منطقة شمال شرق سوريا بالعمل على استعادتهم، حيث إنّ حوالي 11000 طفلاً وامرأة لا يزالون في مخيمي الهول والروج في ظل تزايد المخاطر نتيجة انتشار وباء الكوليرا وارتفاع معدل العنف في هذين المخيمين، وأضافت المنظمة أن عمليات القتل في مخيم الهول ازدادت بنسبة 250 % في الربع الثاني من العام الجاري.

وفي 20/ تشرين الأول أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان لها على موقعها الرسمي، أنها استعادت 40 طفلاً و15 امرأة، من حملة الجنسية الفرنسية، من مخيمات شمال شرق سوريا. كما قالت وكالة روسيا اليوم في 21/ تشرين الأول إن السلطات الروسية قامت باستعادة 38 طفلاً، 15 فتاة و23 صبياً، روسياً من منطقة شمال شرق سوريا، في 20/ تشرين الأول.

في 25/ تشرين الأول قالت هيئة الإذاعة الكندية إنّ السلطات الكندية قامت بإعادة امرأتين وعدد من الأطفال الكنديين من مخيم الروج شمال شرق سوريا.

وعن اللاجئين السوريين، نقلت وكالة اسوشيتد برس للأنباء في 15/ تشرين الأول عن وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (Frontex) وعن الشرطة اليونانية أنّ 92 طالباً للجوء أُجبروا من قبل السلطات التركية على العبور إلى اليونان بعد تجريدهم من ملابسهم، وذكرت الوكالة أن معظمهم من الجنسية السورية والأفغانية، وبعضهم كان لديه إصابات جسدية، وفي 16/ تشرين الأول طالبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تغريدة لها بإجراء تحقيق كامل حول هذا الحادث.

وفي لبنان، قامت منظمة اليونيسف، عن طريق منظمتين وسيطتين لبنانيتين، في منتصف أيلول المنصرم، بإبلاغ مشرفي المخيمات في بلدة عرسال اللبنانية عن خفض كمية المياه الموزعة بالشاحنات من 27 لتراً/ يومياً لكل فرد إلى 7.5، وكمية المياه المسحوبة من الجور الصحية من 19 لتراً/ يومياً لكل فرد إلى 2، اعتباراً من 1/ تشرين الأول، ورداً على ذلك أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 5/ تشرين الأول، بيان استغاثة عاجل لوقف معاناة آلاف اللاجئين من قاطني هذه المخيمات إثر القرار. وفي 6/ تشرين الأول نقلت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام بياناً عن نائبين في مجلس النواب اللبناني أعلنا فيه أنه تم التراجع عن قرار خفض المخصصات لهذا الشهر.

وعلى صعيد آخر، نقلت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية في 5/ تشرين الأول أنّ حريقاً اندلع في مخيم الوفاق العماني للاجئين السوريين في بلدة عرسال اللبنانية ما أدى إلى احتراق 93 خيمة من أصل 200 خيمة في المخيم، كما تسبب الحريق في تضرر مجاري الصرف الصحي في المخيم، "التي باتت تشكل خطراً بيئياً على الجميع في حال لم يتم تصليح الضرر بالسرعة المطلوبة".

أما عن انتشار مرض الكوليرا بين اللاجئين السوريين في لبنان أعلن فراس أبيض، وزير الصحة العامة اللبناني، في 19/ تشرين الأول في مؤتمرٍ صحفيٍّ عن أنّ الغالبية العظمى من حالات الإصابة في لبنان سُجلت بين اللاجئين في ظلّ تسارع انتشار الوباء.

[2] منظمة حقوقية غير ربحية وغير حكومية مقرها بيروت وباريس، تأسست عام 2017 في لبنان، وأعيد تأسيسها في فرنسا عام 2020

على صعيد سعي الحكومة اللبنانية المستمر في الترويج لعمليات إعادة اللاجئين السوريين في لبنان إلى سوريا، نقلت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام في 12/ تشرين الأول عن الرئيس اللبناني ميشيل عون قوله إن عمليات إعادة اللاجئين السوريين ستتم على دفعات. وفي اليوم التالي قال عباس إبراهيم، مدير الأمن العام اللبناني، خلال مقابلة مع تلفزيون الجديد اللبناني، إن انطلاق الدفعة الأولى ضمن عمليات إعادة اللاجئين تنتظر "الكشوف الأمنية والقضائية" من النظام السوري عن الأسماء المسجلة في هذه القافلة، والتي بلغ عددها 1500 شخصاً، وفي 13/ تشرين الأول نقل موقع قناة الحرة عن دلال حرب، المتحدثة الإعلامية باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، "لا تسهل مفوضية اللاجئين ولا تشجع في الوقت الحالي عودة طوعية واسعة النطاق للاجئين من لبنان إلى سوريا"، ومن جهتها قالت منظمة العفو الدولية، في 14/ تشرين الأول في بيانٍ لها إنّ السلطات اللبنانية بتسهيلها لعمليات العودة هذه تُعرّض اللاجئين السوريين عن علم لخطر التعرض لأشكال بشعة من الانتهاكات والاضطهاد عند عودتهم إلى سوريا.

في 25/ تشرين الأول قال مركز وصول لحقوق الإنسان[2] (ACHR) "تعرض اللاجئون السوريون للعديد من عوامل الضغط خلال الأعوام القليلة الماضية، بما في ذلك الحرمان من الأوراق القانونية"، وأضاف بأنه بناءً على ذلك فإن اللاجئين بعيدون كل البعد عن أن يكونوا في وضع يسمح لهم باتخاذ قرار مستنير بشأن عودتهم بينما يخضعون لعوامل ضغط في مجالات متعددة.

وفي 26/ تشرين الأول قالت وكالة فرانس برس إن دفعةً من اللاجئين السوريين غادرت الأراضي اللبنانية باتجاه الأراضي السورية، وذلك في إطار خطة الحكومة اللبنانية لإعادة اللاجئين السوريين بالتنسيق مع النظام السوري، وأضافت الوكالة أن عدد المغادرين في هذه الدفعة هو 750 شخصاً، ونقلت وكالة سانا في اليوم ذاته أن دفعة من اللاجئين السوريين العائدين من لبنان دخلوا الأراضي السوري من معبر الدبوسية الحدودي. وتعليقاً على ذلك قال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في نفس اليوم، في مؤتمر صحفي في نيويورك إنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تنظم عملية "العودة الطوعية واسعة النطاق الجارية حالياً"، وأشار إلى أن المفوضية ستواصل مراقبة الوضع، لكنها ليست معنية بالعملية بشكل مباشر.

على الصعيد السياسي والحقوقي:

في 29/ أيلول أعلن النظام السوري عبر الأمانة العامة لمحافظة إدلب عن ثلاثة مزادات علنية لاستثمار أراضٍ زراعية في ريف محافظة إدلب، وذلك في سياق استمرار النظام السوري في نهب أراضي النازحين واللاجئين، ومحاولة التغطية عليها عبر تكتيك "المزادات العلنية"، وفي 20/ تشرين الأول أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً أكد على أنّ عملية الاستيلاء على ممتلكات مئات آلاف المعارضين للنظام السوري ترسّخ عملية الإخلاء والتشريد القسري، وهي محاولة لهندسة التركيبة السكانية والاجتماعية، وتُشكِّل بالضرورة عقبة أساسية أمام عودة اللاجئين والنازحين.

في 1/ تشرين الأول قال مركز المصلحة الوطنية الأمريكي للأبحاث[3] إنّ **"نظام الأسد"** يعتبر إهانة للقيم الغربية وتهديداً للنفوذ الأمريكي العالمي وخطراً وشيكاً على الأمن القومي الأمريكي، حيث إنّ الإفلات النسبي من العقاب الذي استخدمه هذا النظام للاستمرار في ارتكاب جرائم حرب قد أرسل إشارة خطيرة إلى المجتمع الدولي، وأضاف المركز أنّ النظام السوري لديه علاقات وطيدة مع ميليشيا حزب الله الإرهابية، وقد أرسل حزب الله آلاف المقاتلين لمساندة النظام السوري، وبدوره أصبح النظام السوري طريق عبور للأسلحة الإيرانية إلى مليشيا حزب الله.

في 4/ تشرين الأول قالت منظمة اليونيسف في تقرير حالة عن انتشار وباء الكوليرا في سوريا، إنه بحلول 30/ أيلول المنصرم أظهرت بيانات الرصد وجود 10039 حالة كوليرا مشتبهة، وذلك في 13 محافظة من أصل 14 في سوريا، وأضاف التقرير أنّ حوالي 22 حالة منها تم رصدها في مخيمات مكتظة بالنازحين، وأكد التقرير أنّ هناك ضرورة لدعم استجابة طارئة وعاجلة لمكافحة تفشي وباء الكوليرا المستمر.

في 4/ تشرين الأول قالت إدارة مكافحة المخدرات الأردنية إن السلطات الأردنية قامت بإحباط محاولتي تهريب منفصلتين لحبوب مخدرة عبر معبر جابر الحدودي مع سوريا، حيث تم ضبط ما مجموعه 854000 حبة مخدرة في المحاولتين. وفي 10/ تشرين الأول نقلت الإدارة ذاتها أيضاً عن مصدر عسكري في القوات المسلحة الأردنية قيامها بإحباط محاولة تهريب 818000 حبة كبتاجون عبر الحدود مع سوريا. وفي 28/ تشرين الأول قالت إدارة مكافحة المخدرات الأردنية إن السلطات الأردنية أحبطت محاولة تهريب كميات كبيرة من المخدرات من سوريا، وأوضحت الإدارة أن الكمية المصادرة بلغت"287 كف حشيش و259120 حبة كبتاجون".

في 4/ تشرين الأول أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في جلسة كُرّست للنظر في التقريرين الدوريين الثاني والثالث للجمهورية العربية السورية خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة، عن قلقها من أن العمّال المهاجرين في سوريا يواجهون صعوبات شديدة وانتهاكات لحقوقهم، بسبب النزاع المسلح المستمر، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن وجود قوات مسلحة أجنبية وجماعات مسلحة من دول أخرى. وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد تقدمت بتقرير إلى اللجنة المعنية أثبتت فيه أن النظام السوري انتهك العديد من بنود حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والعديد من حقوق الإنسان ذات الصلة بها، كما قدمنا خلال الجلسة الخامسة والثلاثين مداخلة عرضها المدير التنفيذي فضل عبد الغني، أكد فيها على أنه لن يكون هناك أية حقوق قانونية أو قضائية للعمال المهاجرين العاملين في سوريا طالما أن السلطة التشريعية والقضائية مهيمن عليها من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة التنفيذية، وقد أصدرنا في 19/ أيلول بياناً بهذا الخصوص.

في 7/ تشرين الأول تبنى مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 51 القرار A/HRC/51/26 حول حالة حقوق الإنسان في سوريا، حيث أيدت هذا القرار 25 دولة وامتنعت 16 دولة أخرى عن التصويت، وقد صوتت كل من دول أرمينيا وبوليفيا والصين وكوبا وإريتريا وفنزويلا ضده، طالب القرار النظام السوري بأن يفي بمسؤوليته عن حماية السوريين وعن احترام وحماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع الأشخاص الخاضعين لولايته، بمن فيهم المحتجزون وأسرهم، وقال إنَّ النظام السوري يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن عشرات آلاف المختفين قسراً والمفقودين والمحتجزين في سوريا. وفي 10/ تشرين الأول أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً رحبت فيه بالقرار.

[3] مركز أبحاث متخصص في السياسة العامة في واشنطن. أسسه الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في 20 / كانون الثاني/ 1994

في 10/ تشرين الأول قالت الأمم المتحدة إنّ سوريا ستشهد واحداً من أقسى فصول الشتاء هذا العام، بسبب نقص الوقود والطاقة وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حيث قال ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، إن حوالي 6 ملايين شخصاً في سوريا سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية للتصدي لظروف الشتاء القاسية، وذلك بزيادة قدرها 33 % مقارنةً بالعام الماضي.

في 12/ تشرين الأول أعلن البيت الأبيض على موقعه الرسمي تجديد الرئيس الأمريكي جو بايدن حالة الطوارئ الوطنية بشأن التعامل مع التهديد الذي يسببه الوضع في سوريا على الأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية، وتسمح حالة الطوارئ للإدارة الأمريكية حجز ممتلكات من يثبت ضلوعهم في حالة استمرار عدم الاستقرار في سوريا وفرض عقوبات عليهم من بينها عدم منح تأشيرات لدخول الولايات المتحدة وأية قروض مالية.

في منتصف تشرين الأول أعلن النظام السوري عن مشروع إعادة تأهيل مديرية المصالح العقارية بمدينة دير الزور بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقديم أي دعم مادي أو لوجستي لأيٍّ من الشركات التابعة أو المملوكة للنظام السوري؛ لأنه سوف يستخدم القسم الأعظم من المردود في ارتكاب أفظع الانتهاكات من أجل الحفاظ على السلطة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمول مشروع إعادة تأهيل مبنى مديرية المصالح العقارية في دير الزور - تشرين الأول/ 2022

في 17/ تشرين الأول أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بياناً صحفياً في اليوم الدولي للقضاء على الفقر قال فيه إنّ تفشي الفقر في سوريا أثّر بشكل كبير على قدرة السكان على تأمين احتياجاتهم اليومية من الغذاء والسلع الأساسية، خصوصاً في ظل الارتفاع الحاد وغير المسبوق في الأسعار. وأضاف البيان أن 90 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وسط ارتفاع قياسي في الأسعار تعدى 800 % خلال العامين الماضيين فقط. وأشار البيان إلى أنّ تدهور الوضع الإنساني يشمل تقريباً جميع المحافظات السورية، ولا سيما محافظات شمالي البلاد التي تستضيف ملايين النازحين الذين يعانون أكثر من غيرهم على مستوى الفقر والأمن الغذائي. وفي اليوم ذاته قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا في تغريدةٍ على حساب المكتب الرسمي على موقع تويتر إنّ 12 مليون شخص في سوريا هم في حالة عدم أمن غذائي، وهو ما يعادل أكثر من نصف عدد السكان، وبارتفاع 51 % عما كان عليه العدد في 2019.

في 19/ تشرين الأول قام وفد من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يترأسهُ القيادي في الحركة خليل الحية بزيارة إلى سوريا بهدف إعادة العلاقات مع النظام السوري، والتقى فيها مع رأس النظام السوري بشار الأسد. وقد أصدرنا بياناً في 21/ تشرين الأول أكد على أن إعادة أي شكل من العلاقات مع النظام السوري يعتبر بمثابة دعم له، واستعرض البيان حصيلة أبرز انتهاكات النظام السوري بحق الفلسطينيين في سوريا منذ آذار/ 2011.

في 20/ تشرين الأول أصدرت وكالة أسوشتيد برس للأنباء تحقيقاً صحفياً قالت فيه إنّ أكجمال ماكتيموفا، ممثلة منظمة الصحة العالمية في سوريا، أساءت إدارة ملايين الدولارات من أموال الجهات المانحة، وقدمت هدايا، بما في ذلك عملات ذهبية وسيارات، إلى مسؤولين في حكومة النظام السوري. وأضاف التحقيق أن أكثر من 100 وثيقة ورسائل ومواد أخرى سرية حصلت عليها الوكالة تثبت تورط ممثلة المنظمة في سلوك مسيء من خلال قيامها بالضغط على موظفي منظمة الصحة العالمية لتوقيع عقود مع سياسيين كبار في حكومة النظام السوري، كما اجتمعت بشكل سري مع الجيش الروسي، وهو ما يمثل انتهاكات محتملة لحياد منظمة الصحة العالمية كمنظمة تابعة للأمم المتحدة.

في 21/ تشرين الأول أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقرير حالة عن الوضع في منطقة شمال غرب سوريا، قال التقرير إنّ فجوة نقص الدعم التي وصلت إلى 82 % يعرض حياة نحو 2.5 مليون إنساناً للخطر شتاء هذا العام. وأضاف التقرير أنه تم تسجيل 19545 حالة نزوح داخلي جديدة في منطقة شمال غرب سوريا في أيلول، كانت تلك الحالات في معظمها بسبب التدهور الاقتصادي. وأشار التقرير إلى أنه أعلى رقم تم تسجيله حتى الآن في 2022.

في 22/ تشرين الأول قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا في تغريدة على موقع تويتر إن قافلة مساعدات -القافلة الثامنة- ضمن آلية تسليم المساعدات العابرة لخطوط التماس دخلت إلى منطقة شمال غرب سوريا من مناطق سيطرة قوات النظام السوري في مدينة حلب، توافقاً مع قراري مجلس الأمن رقم 2585 و2642 الخاصين بتسليم المساعدات في سوريا العابرة للحدود وخطوط التماس. نشير إلى أن القافلة المؤلفة من 18 شاحنة والتي حملت سلل غذاء ودواء ومواد غير غذائية، ومستلزمات خاصة، ومواد تغذية للأطفال، ومعدات تعليمية ومواد صحية، هي الثالثة بعد صدور قرار مجلس الأمن 2642 (تموز 2022).

قافلة مساعدات أممية أثناء عبورها إلى مناطق شمال غرب سوريا من مناطق سيطرة قوات النظام السوري عبر معبر الترنبة - سراقب/ إدلب في 22/ تشرين الأول/ 2022

في 24/ تشرين الأول قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرٍ لها إن السلطات التركية اعتقلت واحتجزت ورحّلت بشكل تعسفي مئات الرجال والفتيان السوريين اللاجئين، حتى الأطفال غير المصحوبين بذويهم، إلى سوريا بين شباط وتموز/ 2022، ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وأضاف التقرير أنّ تصنيف تركيا كـدولة ثالثة آمنة لا يتماشى مع حجم عمليات ترحيل اللاجئين السوريين إلى شمال سوريا.

في 25/ تشرين الأول قالت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إنّ مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة وثّق ما لا يقل عن 5684 حالة وفاة على طرق الهجرة إلى أوروبا وداخلها منذ بداية عام 2021، جاء السوريون في قائمة الجنسيات التي تم التعرف عليها من بين الضحايا.

في 25/ تشرين الأول قالت إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في إحاطتها خلال اجتماع لمجلس الأمن لبحث ملف الأسلحة الكيميائية في سوريا، إن الثغرات والتناقضات والتباينات لا تزال قائمة في إعلان النظام السوري عن مخزوناته من الأسلحة الكيميائية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وأضافت أن جهود فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (DAT) لتوضيح جميع القضايا العالقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للنظام السوري لم تحرز تقدماً منذ أن اجتمع المجلس آخر مرة لبحث هذه المسألة.

في 26/ تشرين الأول قال باولو سيرجيو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، في إحاطة أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة "حان الوقت للتحرك نيابة عن العائلات التي لها الحق في معرفة مصير أحبّائها الذين اختفوا خلال الحرب"، وأضاف أنّ قضية المفقودين هي واحدة من أكبر مآسي الصراع في سوريا، كما دعا إلى إنشاء آلية لتحديد مصير عشرات الآلاف من المواطنين الذين اختفوا خلال النزاع المسلح الذي دخل عامه الثاني عشر.

على صعيد المحاسبة والمناصرة:

في 3/ تشرين الأول شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ممثلةً بالمدير التنفيذي الأستاذ فضل عبد الغني، في فعالية على هامش الاجتماع 101 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحت عنوان: **"مراجعة الحقائق: توثيق الاستخدام الموسع للأسلحة الكيميائية"**، ناقشت الفعالية تاريخ ونطاق استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وتأثير ذلك على الضحايا، والعمل الجاري لتوثيق هذه الهجمات والتحقيق فيها. وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 6/ تشرين الأول بياناً عن هذه المشاركة.

في 19/ تشرين الأول قالت وكالة رويترز إنّ شركة لافارج الفرنسية للإسمنت أقرّت أمام محكمة بروكلين الأمريكية بتهمة سداد مبالغ لجماعات تصنفها الولايات المتحدة على أنها إرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش، حتى تتمكن الشركة من الاستمرار في العمل في سوريا، ونقلت الوكالة عن ممثلي الادعاء في الولايات المتحدة أن شركة لافارج وفرعها في سوريا -لافارج للإسمنت سوريا- دفعتا لتنظيم داعش وتنظيم جبهة النصرة، من خلال وسطاء، ما يعادل 5.92 مليون دولار أمريكي بين عامي 2013 و2014 مقابل السماح لموظفي وعملاء وموردي الشركة بالمرور عبر نقاط تفتيش التنظيمات تلك.

في 24/ تشرين الأول أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً قالت فيه إنّ تقرير وزارة الخارجية الألمانية السنوي عن الوضع الأمني في سوريا في 2021 اعتمدت فيه على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمصدر ثانٍ للبيانات في التقرير بـ 6 اقتباسات، وأشار البيان إلى أن مكتب اللاجئين والهجرة "لبامف" (BAMF) يستند على هذا التقرير كأداة مساعدة في إصدار قرارات اللجوء لطالبيه والترحيل للمرفوضة طلباتهم.

في 24/ تشرين الأول أصدر أنطوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، بياناً صحفياً أعلن فيه إضافة 3 ضباط في قوات النظام السوري إلى قائمة العقوبات الأمريكية لدورهم في الهجمات الكيميائية على الغوطة الشرقية في ريف دمشق في آب/ 2013، والتي أدت إلى مقتل 1400 شخصاً على الأقل، جلهم من الأطفال، وأوضح البيان أن الضباط الثلاثة هم اللواء غسان أحمد غنام واللواء جودت صليبي مواس والعميد عدنان عبود، وتشمل العقوبات منعهم مع أفراد عائلاتهم من دخول الولايات المتحدة الأمريكية.

في شهر تشرين الأول أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كلاً من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الأمم المتحدة والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بـ 4 حالات اختفاء قسري.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الأول:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

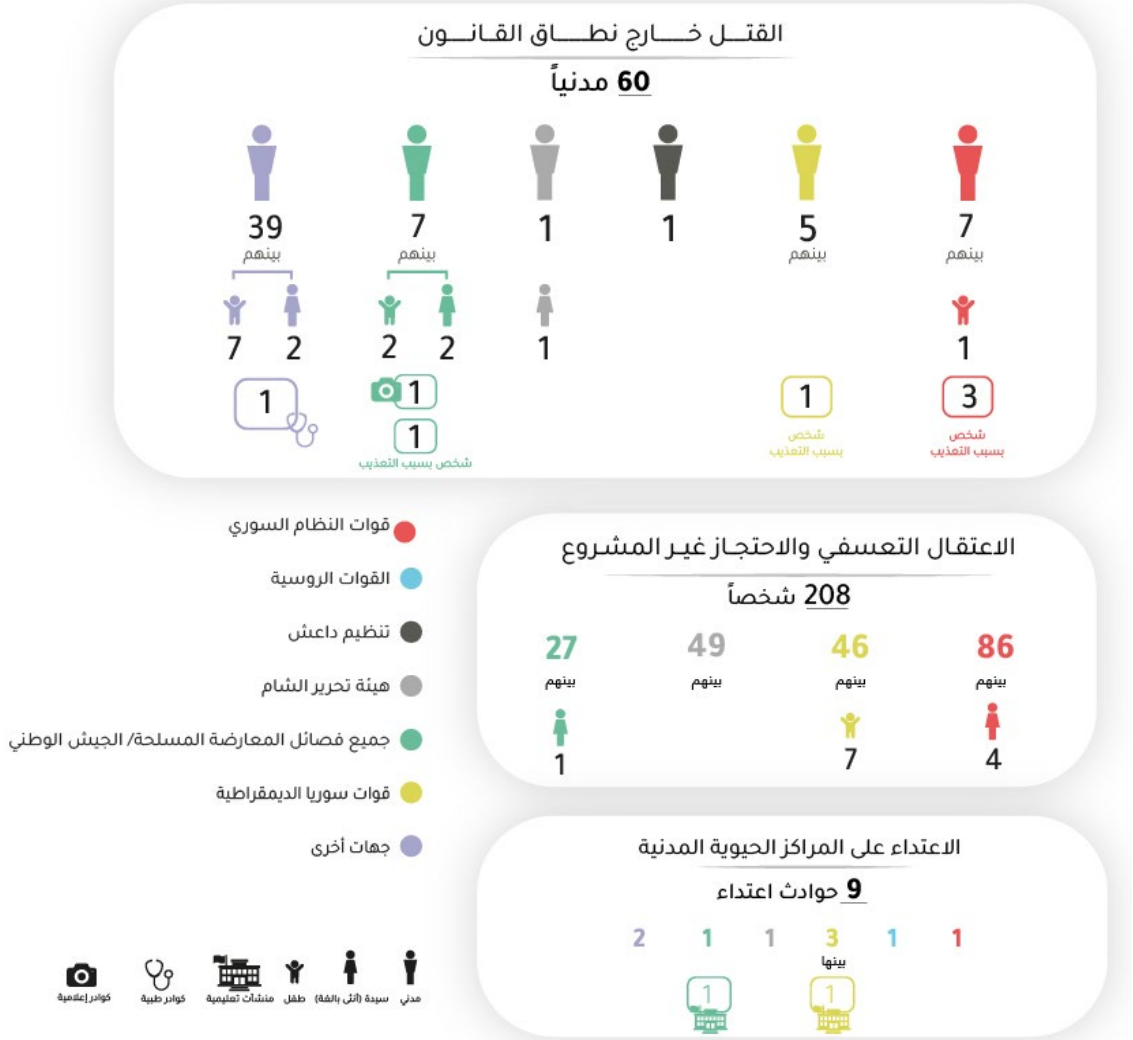

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول مقتل 60 مدنياً، بينهم 10 طفلاً و5 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، من بين الضحايا 1 من الكوادر الطبية و1 من الكوادر الإعلامية. كما وثقنا مقتل 5 شخصاً بسبب التعذيب. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[4]** : 7 بينهم 1 طفلاً.
- **تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):** 1
- **هيئة تحرير الشام[5]:** 1 سيدة.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 7 بينهم 2 طفلاً، و2 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 5

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 39 مدنياً بينهم 7 طفلاً و2 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 5 بينهم 2 طفلاً.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 22 بينهم 2 طفلاً و2 سيدة.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 1
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 11 بينهم 3 طفلاً.

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 208 حالة اعتقال تعسفي بينها 7 طفلاً و5 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظات ريف دمشق فدمشق ثم درعا. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 86 بينهم 4 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 49
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 27 بينهم 1 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 46 بينهم 7 طفلاً.

[4] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي ثوتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيلكية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق، مطلقاً في السياق السوري.

[5] صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 9 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 5 منها في محافظة حلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 2 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية، و4 على تجمعات/ مخيمات المشردين قسرياً.

تتوزع هذه الهجمات حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 1
- **القوات الروسية:** 1
- **هيئة تحرير الشام:** 1
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 1
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 3

ثانياً: الجهات الأخرى:

ارتكبت حادثتي اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 1
- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 1

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة / المركز المعتدى عليه	قوات النظام السوري	القوات الروسية	هيئة تحرير الشام	جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني	قوات سوريا الديمقراطية	جهات أخرى	
						رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره	قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها
المراكز الحيوية التربوية							
المدارس				1	1		
البنى التحتية							
مزارع الحيوانات الداجنة		1					
المقرات والمنظمات الدولية					2		
تجمعات/ مخيمات المشردين قسرياً							
المخيمات النظامية	1		1			1	1
المجموع:	1	1	1	1	3	1	1

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2022 حتى تشرين الثاني من العام ذاته 69 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

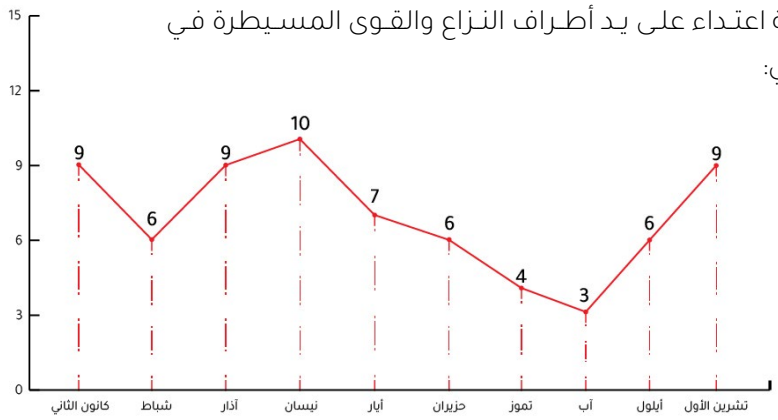

يُظهر المخطط أنّ شهر تشرين الأول سجل أعلى حصيلة حوادث اعتداء على مراكز حيوية مدنية في النصف الثاني من عام 2022، وقد بلغت نسبة الحصيلة في شهر تشرين الأول 13 % من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية المسجلة منذ مطلع عام 2022.

نستعرض فيما يلي نماذج من حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في تشرين الأول:

الإثنين 10/ تشرين الأول/ 2022 اقتحمت عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية مدرسة الطيانة الغربية المحدثة للتعليم الابتدائي في قرية الطيانة التابعة لناحية ذيبان بريف محافظة دير الزور الشرقي، في أثناء ساعات الدوام المدرسي، وقاموا بطرد الطلاب والكادر التدريسي والاستيلاء على مبنى المدرسة ووضع دشم ترابية (تحصينات) وتحويلها إلى نقطة عسكرية تابعة لها ضمن القرية. تخضع القرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

مساء الإثنين 10/ تشرين الأول/ 2022 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة قرب قرية كفر كرمين بريف محافظة حلب الغربي، سقطت القذيفة بمحاذاة مخيم البر للنازحين الواقع في المنطقة؛ ما أدى إلى إصابة خيام عدة بأضرار مادية متوسطة. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.
تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى نزوح نحو 50 عائلة من قاطني المخيم نحو مناطق أكثر أمناً خوفاً من تكرار القصف.

الثلاثاء 11/ تشرين الأول/ 2022 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مدجنة لتربية الطيور في قرية الشخيب الواقعة بالقرب من بلدة الزعينية بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى نفوق المئات من الطيور، إضافةً إلى دمار كبير في بناء المدجنة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم جوي روسي على مدجنة في قرية الشخيب/ إدلب في 11/ تشرين الأول/ 2022

الأربعاء 12/ تشرين الأول/ 2022 قصفت مدفعية تابعة لهيئة تحرير الشام بالقذائف قرية برج عبدالو الواقعة جنوب شرق مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي الغربي، سقطت قذائف منها على مخيم المياه للنازحين في القرية؛ ما أدى إلى مقتل سيدة وإصابة أفراد من أسرتها بجراح، إضافةً إلى إصابة خيام عدة بأضرار مادية متفاوتة. تخضع المنطقة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.
تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن عملية القصف جاءت على خلفية اشتباكات اندلعت في المنطقة بين هيئة تحرير الشام وفصائل تابعة لقوات الجيش الوطني (أبرزها فرقة الحمزة والسلطان سليمان شاه) من جهة والفيلق الثالث وفصائل أخرى من قوات الجيش الوطني من جهة ثانية. وقد أصدرنا في 18/ تشرين الأول/ 2022 بياناً نوضح فيه الخسائر الناتجة عن هذه الاشتباكات ومخاطر تمدد سيطرة هيئة تحرير الشام إلى مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني شمال وغرب محافظة حلب.

الخميس 13/ تشرين الأول/ 2022 قصفت مدفعية متمركزة في موقع تابع لفصيلي أحرار الشام وفرقة الحمزة التابعَين لقوات الجيش الوطني السوري بقذائف الهاون مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، سقطت إحدى القذائف أمام مدرسة التربية الخاصة لرعاية وتدريب الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة -المعروفة بمركز الإرشاد والتوجيه- الواقعة في الحي الجنوبي والتابعة لمديرية التربية "الحرة" في مدينة الباب؛ ما أدى إلى مقتل سيدة في أثناء وجودها قرب منزلها في الموقع، إضافةً إلى إصابة بناء المدرسة بأضرار مادية متوسطة، تخضع المدينة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

تُنوه الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن مدرسة التربية الخاصة تتخذ من مبنى مشفى الحكمة سابقاً في مدينة الباب مقراً لها، ونُشير إلى أن عملية القصف جاءت على خلفية اشتباكات اندلعت في المنطقة بين هيئة تحرير الشام وفصائل تابعة لقوات الجيش الوطني (أبرزها فرقة الحمزة والسلطان سليمان شاه) من جهة والفيلق الثالث وفصائل أخرى من قوات الجيش الوطني من جهة ثانية. وقد أصدرنا في 18/ تشرين الأول/ 2022 بياناً نوضح فيه الخسائر الناتجة عن هذه الاشتباكات ومخاطر تمدد سيطرة هيئة تحرير الشام إلى مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني شمال وغرب محافظة حلب.

الجمعة 14/ تشرين الأول/ 2022 اندلع حريق في مخيم كورتك للنازحين قرب قرية مشعلة الواقعة في منطقة كفرجنة التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي الغربي، إثر اشتباكات بين هيئة تحرير الشام وفصائل تابعة لقوات الجيش الوطني (أبرزها فرقة الحمزة والسلطان سليمان شاه) من جهة والفيلق الثالث وفصائل أخرى من قوات الجيش الوطني من جهة ثانية. أسفر الحريق عن احتراق 6 خيام بشكل كامل وإصابة نحو 25 خيمة أخرى بأضرار مادية متفاوتة، تخضع المنطقة لسيطرة لقوات الجيش الوطني وقت الحادثة.
لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد أي من الطرفين المتسبب بالأضرار حتى لحظة إعداد التقرير، وقد أصدرنا في 18/ تشرين الأول/ 2022 بياناً نوضح فيه الخسائر الناتجة عن هذه الاشتباكات ومخاطر تمدد سيطرة هيئة تحرير الشام إلى مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني شمال وغرب محافظة حلب.

اندلاع حريق في مخيم كورتك للنازحين إثر اشتباكات بين هيئة تحرير الشام وفصائل من الجيش الوطني قرب قرية مشعلة/ حلب في 14/ تشرين الأول/ 2022

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في تشرين الأول/ 2022.

رابعاً: مرفقات:

(1) توثيق مقتل 60 مدنيا بينهم 10 طفلا و5 سيدة، و5 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في تشرين الأول 2022

(2) توثيق ما لا يقل عن 208 حالة اعتقال/ احتجاز تعسفي في تشرين الأول 2022 بينهم 7 أطفال و5 سيدات معظمها لدى قوات النظام السوري

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها".
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org